



قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠

بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤

بشأن تعديل المادتين رقمي (٣٥، ٣٧)

من النظام الأساسي لشركة طوكيو مارين مصر فاميلي لكابل

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأوراق المالية غير المصرفية،

وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ ،

وعلى قرار الهيئة رقم (٩) الصادر لسنة ٢٠٠٩ بشأن قيد شركة طوكيو مارين مصر فاميلي تكافل بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين (شخص اعتباري) برقم (٢٩) .

وعلى الطلب المقدم من الشركة بشأن تعديل المادتين رقمي (٣٥، ٣٧) من النظام الأساسي للشركة،

وعلى قرار السيد الدكتور رئيس الهيئة رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/١٧/٢٠ بتقويض السيد المستشار/ رضا عبد المعطي في اعتماد مذكرات الدراسة المعدة بمعونة إقطاعات والإدارات المشار إليها في المادة الأولى من القرار وإعتماد القرارات الصادرة منها،
وعلى مذكرة قطاع التأسيس والترخيص المعدة في هذا الشأن.

قـرر

المادة (١) : يستبدل بنص المادتين رقمي (٣٥، ٣٧) من النظام الأساسي لشركة طوكيو مارين مصر فاميلي ٤٦١ تكافل النص التالي :-

المادة رقم (٣٥) :

تلتزم الشركة بتشكيل لجنة/هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويتم ترشيح أعضاء تلك اللجنة/الهيئة من قبل مجلس إدارة الشركة، كما تعرض أسماء المرشحين على الجمعية العامة للشركة للموافقة على تعيينهم كأعضاء في هيئة الرقابة الشرعية وكذلك لتحديد أعضائهم، ويكون إختصاص اللجنة/الهيئة المذكورة هو أن تتأكد أن الشركة تمارس نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويحدد مجلس الإدارة لائحة عملها الداخلية وإختصاصاتها من وقت إلى آخر بما يتوافق مع قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية.



المادة رقم (٣٧):

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيح إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل. وتصدر القرار بأغلبية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه.

كما يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط ترشيح أعضاء لجنة/هيئة الرقابة الشرعية ونظام عملها ومكافئتها على أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة العادية بالشركة. وتجمع اللجنة/الهيئة خلال السنة المالية الواحدة أربعة اجتماعات على الأقل، ويكون الإنقاذ بناء على دعوة من رئيسها أو بناء على طلب اثنين من أعضائها أو بدعوة من ورئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب بالشركة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل إذا كان عدد أعضائها ثلاثة أعضاء وبحضور غالبية الأعضاء إذا زاد عددهم عن ثلاثة، وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأغلبية أعضائها وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس، ولا يجوز الإتيان بين أعضاء اللجنة/الهيئة في حضور الاجتماعات أو التصويت.

المادة (٣٨) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

نائب رئيس الهيئة
الاستشاري رضا عبد المعطي

٤٦٠٧٦